الأمم المتحدة

A/HRC/45/39

الجمعية العامة

Distr.: General
16 July 2020
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخامسة والأربعون

14 أيلول/سبتمبر – 2 تشرين الأول/أكتوبر 2020

البندان 3 و5 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

هيئات وآليات حقوق الإنسان

دراسة عن السياسات الوطنية وحقوق الإنسان

تقرير اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان

GE.20-09577(A)

2009577

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الصفحة
أولاً –	مقدمة	3
ثانياً –	تقييم أنشطة دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030	3
ثالثاً –	لا يُترَك أحد خلف ركب التنمية	6
رابعاً –	المشاركة والمساءلة: الأطر المؤسسية	18
خامساً –	إشراك الحكومات المحلية	18
سادساً –	استمرار الجهود وبذل المزيد منها في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة	19

أولاً- مقدمة

1- طلب مجلس حقوق الإنسان في قراره 32/35 إلى اللجنة الاستشارية أن تعد دراسة من شأنها أن تساعد الدول على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 عن طريق إدماج حقوق الإنسان في السياسات الوطنية بالاستناد إلى التجميع الذي أعدته مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وأن تقدم تلك الدراسة في إطار دورة الإبلاغ العادية إلى المجلس في دورته الخامسة والأربعين، بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة لاعتماد خطة عام 2030.

2- وأنشأت اللجنة الاستشارية في دورتها التاسعة عشرة فريق صياغة يتألف حالياً من ميليناكوستاس تراسكاس، وإيون دياكونو (مقرراً)، ولودوفيك هينيبل، وأجاي مالهوترا، ومنى عمر، وخافيير بالومو، وإليزابيث سالمون، وديروجال سيتولسينغ، وتشانغروك سوه (رئيساً)، والشيخ تيديان ثيام.

3- وفي سياق إجراء الدراسة، نظرت اللجنة في الممارسات الجيدة والتحديات والدروس المستفادة والتوصيات في مجال إدماج حقوق الإنسان في السياسات الوطنية لأغراض تنفيذ خطة عام 2030 الذي جُمّع في تقرير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (A/HRC/41/21)؛ كما نظرت في التقارير التجميعية للاستعراضات الوطنية الطوعية المقدمة في عام 2018 بشأن تنفيذ الدول الأعضاء خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ وفي مذكرة الأمانة بشأن تقارير المنتديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة (E/HLPF/2019/3)؛ وتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لعام 2019؛ وتقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن الحكم المحلي وحقوق الإنسان (A/HRC/42/22)؛ وتقرير الأمين العام عن تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة (E/2019/65)؛ وتقرير الأمين العام عن الأثر الطويل الأمد للاتجاهات الراهنة في الميادين الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة (E/2019/66)؛ والإعلان السياسي الصادر عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عُقد تحت رعاية الجمعية العامة (قرار الجمعية العامة 74/4، المرفق).

4- وناقشت اللجنة الاستشارية أيضاً هذا الموضوع في دوراتها الثامنة والثلاثين إلى الثالثة والأربعين، وتلقت مدخلات من المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ونشرت موجزاً أولياً لتلك الدراسة على صفحة اللجنة على شبكة الإنترنت. وحضر أعضاء اللجنة أيضاً اجتماعات رفيعة المستوى نظمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورتي 2018 و2019، وعرضوا ما قامت به اللجنة من عمل في هذا الموضوع.

ثانياً- تقييم أنشطة دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

5- تقدّم خطة عام 2030 لجميع البلدان ولذوي المصلحة خارطة طريق حكيمة يسترشدون بها في سعيهم إلى تحقيق عالم يسوده الرخاء المستدام والاندماج الاجتماعي والمساواة، وفي الوقت نفسه إلى الحفاظ على كوكب الأرض وعدم ترك أحد يتخلف عن ركب التنمية.

6- وترتكز خطة عام 2030 على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وهي مكرسة لتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن الحقوق المدنية والسياسية، والحق في التنمية في جميع أنحاء العالم. والغرض من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر والغايات الـ 169 المضمَّنة فيها هو إعمال حقوق الإنسان لجميع الشعوب في جميع البلدان، المتقدمة منها والنامية على حد سواء؛ ويجب تنفيذها وفقاً للقانون الدولي ومع الالتزام بعدم ترك أحد يتخلف عن ركب التنمية. وقد أوصى مجلس حقوق الإنسان، في قراره 32/35، بأن تدمج الدول الأعضاء في سياساتها الوطنية منظوراً لحقوق الإنسان

بهدف تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها وإعمالها إعمالاً تاماً، وبأن تراعي آراء المجتمع المدني في هذه العملية. ويتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان محلياً ووطنياً وإقليمياً وعالمياً[1].

7- وسيَستغرق الأمر وقتاً لكي يقيّم المهنيون في مجال الطب والدول والمجتمع الدولي وجميع من يشجعون على احترام حقوق الإنسان أثرَ وباء فيروس كورونا (COVID-19) على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وينبغي تضمين الدروس المستفادة في ذاك الصدد كاملةً في السياسات والتدابير المعتمدة لتنفيذ خطة عام 2030.

8- وقد زادت الأنشطة التي أُنجزت تعزيزاً لتنفيذ خطة عام 2030 الوعيَ بالأهداف التي يتعين تحقيقها وبالخطوات التي يتعين اتخاذها فيما بين الدول. وتسهم المبادرات التي تتخذها الهيئات الحكومية وغيرها من الجهات المعنية على الصعيدين المركزي والمحلي في إعادة توكيد المسؤولية العامة عن تعزيز حقوق الإنسان. واعتمد بعضُ الدول تشريعات جديدة توخياً لذاك الغرض، بينما اعتمدت دول أخرى خططاً وبرامج وحددت أولويات، بمشاركة موسعة من المجتمع المدني في كثير من الحالات.

9- وقد أصبحت خطة عام 2030 عاملاً تكاملياً للتنمية وتنفيذُها مشروعاً تحويلياً للمجتمعات الحديثة، نظراً للروابط الوثيقة بين أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. لذلك، فإن اتباع نهج تكاملي يكتسي أهمية بالغة. ويُتوخى منه تحقيق نموذج إنمائي يقوم على مبادئ الإنصاف والمساواة والاستدامة واحترام حقوق الإنسان والتنمية التي تشتمل على سياسات اجتماعية تقوم على المساواة في المعاملة.

10- ويجري إدماج أهداف التنمية المستدامة أكثر فأكثر في السياسات والخطط والميزانيات والمشاريع الإنمائية الوطنية، بصرف النظر عن توجه الدولة العقائدي، وهي تشرِك مجتمعات بأكملها، وتحظى بالقبول باعتبارها من أهداف التعاون الدولي. وينبغي للدول أن تواصل إشراك البرلمانات الوطنية، مراعيةً في ذلك دورها الأساسي في سن التشريعات واعتماد الميزانيات الوطنية وضمان المساءلة عن تنفيذها، إلى جانب الحوكمة وجميع الهياكل المركزية الأخرى، وكذلك إشراك الهيئات والمجتمعات المحلية، والمجتمع المدني، بما فيه المنظمات المهنية والسياسية، والرابطات النسائية، ورابطات الشباب، والنقابات العمالية، وجماعات السكان الأصليين، وجماعات الأقليات، والمنظمات غير الحكومية لحماية حقوق الإنسان، وممثلو كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين وطالبي اللجوء والفقراء.

11- وقد كانت هناك بالفعل استجابة قوية من الحكومات والمدن والسلطات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد أحرز بعضُ النجاح في الحد من الفقر المدقع ووفيات الأطفال ووفيات المواليد، وكذلك في تعزيز المساواة بين الجنسين، وزيادة إمكانية الحصول على الكهرباء ومياه الشرب المأمونة، وتوسيع مساحة المناطق المحمية البرية منها والبحرية، فضلاً عن إحراز التقدم في مجالات أخرى.

12- والأمثلة التالية على التدابير التي اعتمدتها الدول لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة مأخوذة من تجميع المفوضية للممارسات الجيدة وغيرها من الوثائق:

(1) بيان أدلت به مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في اجتماع الفريق الرفيع المستوى الذي عُقد في 16 تموز/يوليه 2019.

الشعوب الأصلية

(أ) في كولومبيا، تم التوصل إلى اتفاقات بين السلطة المحلية في أمازوناس ومجتمعاتِ الشعوب الأصلية بشأن نظام صحةٍ شامل ومشترك بين الثقافات والمشاركة في صنع القرارات المتعلقة بمشاريع الهياكل الأساسية وتوسيع نطاق التغطية بالتأمين الصحي كي يشمل السكان المحليين؛

(ب) في إندونيسيا، الاعتراف بحقوق بعض مجتمعات الشعوب الأصلية في المناطق الحرجية العرفية، بما في ذلك إعادة هذه المناطق إليها؛

(ج) في كندا، اتخاذ تدابير لحماية الغابات الأصلية وبيئتها ونظمها الإيكولوجية وحقوق الشعوب الأصلية في ميدان التعليم؛

(د) في السنغال، تدابير لتعزيز قدرة الشعوب الأصلية على إدارة إزالة الغابات وحماية البيئة؛

التشريعات المتعلقة بفئات ضعيفة أخرى

(هـ) اعتُمدت تشريعات لحماية فئات ضعيفة الحال عن طريق ما يلي:

'1' سعت بنما إلى الحد من الفقر، لفائدة البنميين من أصل أفريقي؛

'2' الاتحاد الأوروبي وسلوفاكيا ومدينتا بودابست ونابولي، لفائدة الروما؛

'3' بعض بلدان أمريكا اللاتينية، لفائدة المهاجرين؛

'4' غينيا، لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة؛

'5' ألمانيا، بشأن الأجر المتساوي عن العمل المتساوي القيمة؛

'6' النيجر، لأجل حماية المشردين داخلياً؛

'7' تونس، لأجل القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛

'8' بلدان عديدة، منها أستراليا وألمانيا وبيرو وتونس وكندا، لأجل حماية حقوق المرأة؛

استراتيجيات الحد من الفقر

(و) في غواتيمالا، يجري اتخاذ تدابير للحد من الفقر في صفوف الأشخاص ذوي الإعاقة؛

(ز) في فرنسا، اتُّخذ قرار بالقضاء على الأحياء الفقيرة على مدى فترة خمس سنوات، وبنقل السكان للعيش في مساكن عادية وتسجيل الأطفال في المدارس؛

(ح) في الاتحاد الأفريقي، اعتُمدت خطة عام 2063، المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، وحُثَّت الدول الأعضاء فيه على تيسير إعمال 30 في المائة من الحقوق الموثقة في الأراضي المخصصة للنساء بحلول عام 2025؛

(ط) في الهند، يجري تنفيذ مشاريع لزيادة الإنفاق الاجتماعي؛

(ي) في الصين، تُبذل الجهود لأجل انتشال 700 مليون شخص من براثن الفقر في غضون ثلاثة عقود؛

(ك) في جمهورية تنزانيا المتحدة وزنجبار، يجري تنفيذ استراتيجيات لتحقيق النمو والحد من الفقر؛

(ل) في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكينيا، يجري تنفيذ استراتيجيات لتحقيق النمو والحد من الفقر.

13- وهناك بعض الأمثلة على ما تحقق من تقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، غير أنّ العالم لم يُوضع بعد على المسار الصحيح لتحقيق الأهداف بحلول عام 2030، وثمة تحديات كبيرة قادمة ولا يزال هناك الكثير مما يتعيّن القيام به (A/HRC/41/21، الفرع ثالثاً). وقد أكد الأمين العام أنه رغم تحقيق مكاسب في مجالات عديدة، لا تزال وتيرة التقدم بطيئة باتجاه تحقيق أهداف كثيرة، ولا بد من التصرُّف الآن، بعزم جديد وبوتيرة عمل أسرع. وقد أكد الأمين العام على ضرورة الحد من أوجه عدم المساواة في جميع الميادين، ولا سيما بالنسبة للفئات الضعيفة أحوالُها، وهو يرى أن خطة عام 2030 تمثل توافقاً في الآراء على المضي قدماً باتجاه إنشاء مجتمعات أكثر سلاماً وعدلاً وشمولاً (انظر E/2019/65). ويوجه العناية إلى الاتجاهات الكبرى التي سيكون لها وقع هائل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومن جملتها التغيرات الديمغرافية والتوسع العمراني وتغير المناخ والنزاعات والأزمات المطوَّلة والتكنولوجيات الطليعية، وإلى ضرورة أخذها بعين الاعتبار لدى صياغة الخطط والسياسات (انظر الوثيقة E/2019/66).

14- وحسب معظم الاستعراضات الوطنية الطوعية التي تناولت ما اتُّخذ من تدابير لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وحسب التقارير الواردة، تؤكِّد الدول من جديد توجهاتها العامة، دون إدراج أهداف بعينها، كما أن الخطط والبرامج لا تتماشى تماماً مع الأهداف في إطار متماسك من التدابير الاقتصادية والاجتماعية والمالية التي يتعين تطبيقها في الأجلين المتوسط والطويل. ومبدأ عدم ترك أحد خلف ركب التنمية، الذي هو محور خطة عام 2030، لا يُتَّبع بفعالية بجميع أبعاده. ولا توضع خطط لبذل الجهود فيما يتعلق بأهداف بعينها ضمن نهج منسَّق يتوخى تحقيق تقدم كبير. وهناك حاجة إلى زيادة مشاركة المجتمع المدني في عملية اعتماد السياسات الوطنية وتنفيذها ورصدها، وإلى تعزيز الشراكة بين ذوي المصلحة على جميع المستويات، وحتى في القطاع الخاص.

15- وتتمثل التحديات والعقبات الرئيسية التي تعترض بعض الدول في نهجها في نقص التمويل وقلة المشاريع الإنمائية الكفؤة ونقص الموظفين ذوي التأهيل الكافي. ويمكن التخفيف من هذه التحديات عن طريق تعبئة الجهود الداخلية وتكثيف التعاون الدولي الرامي إلى تشجيع المشاريع الإنمائية في البلدان المتلقية.

16- وما حدث من تطورات حتى الآن يبيّن أهمية مشاركة مفوضية حقوق الإنسان والهيئات الإقليمية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في تعبئة السلطات الحكومية على الصعيدين المركزي والمحلي، وتعبئة عناصر المجتمع المدني والقطاع الخاص، لأجل اعتماد برامج وخطط وتدابير أخرى الغاية منها تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ثالثاً- لا يُترَك أحد خلف ركب التنمية

17- يتلخص المبدأ المحوري والجامع لأهداف التنمية المستدامة في ألّا يُترك أحد خلف ركب التنمية. ويلزم عدم ادخار أي جهد في سبيل ضمان المساواة في المعاملة وتكافؤ الفرص، والقضاء على التمييز، وكفالة الحقوق المتساوية للجميع، ولا سيما لمن ينتمون إلى الفئات الضعيفة أحوالها، كالنساء والأطفال والشباب والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والمهاجرين وطالبي اللجوء، دونما تمييز من أي نوع على أساس العرق أو اللون أو النسب أو نوع الجنس أو الميل الجنسي أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره، أو الأصل الإثني أو القومي أو الاجتماعي، أو الملكية، أو المولد،

أو الإعاقة، أو أي وضع آخر، مع إعطاء الأسبقية لمن تخلفوا عن ركب التنمية أكثر من غيرهم، مع مراعاة احتمال أن يعاني شخص ما من ضعف الحال لأكثر من سبب من تلك الأسباب[2].

18- وتختلف من بلد إلى آخر الفئات الضعيفة أحوالُها، والفئات التي تخلفت عن ركب التنمية أكثر من غيرها، وحالة تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهو ما يحتّم على سلطات كل دولة تحديد الفئات والجماعات والأفراد الضعيفة أحوالهم، والأشخاص المعرضين لخطر التخلف عن ركب التنمية داخل أراضيها. فذاك التقييم أساسي لتنفيذ الأهداف، ولكنه غير متاح في كل مكان ولا تزال بعض المجتمعات المحلية تلقى الإهمال[3]. ولأجل اعتماد سياسات وتدابير ملائمة، لا بد من توفر إحصاءات وبيانات موثوقة لكي يتسنى إجراء تقييم أساسي وتقييم نتائج ما اتُّخذ من تدابير. وينبغي للدول أن تكفل عدم التحيز في جمع البيانات وعدم إنشاء التمييز أو القوالب النمطية أو ترسيخها، وتجميعها بواسطة المشاركة المجدية للمعنيين وغيرهم من ذوي المصلحة، مع احترام الحق في الخصوصية تمام الاحترام. وعلاوة على ذلك، يجب تصنيف البيانات حسب نوع الجنس والأصل الإثني والعمر وغير ذلك من المعايير المناسبة، حتى يُكشف عن أوجه التفاوت والتحديات المحددة التي تعترض مختلف الفئات السكانية. وينبغي للدول وأصحاب المصلحة أيضاً تطوير أدوات على الإنترنت تتيح الوصول إلى المعلومات، وتيسّر عملية الإبلاغ، وتقيّم ما يُحرَز من تقدم، وتضمن تنسيق ما يُتّخذ من تدابير لتحقيق مختلف الأهداف. ولا تتوفر لـ 47 في المائة من بلدان العالم المعلوماتُ اللازمة لتقييم حالة تنفيذ الأهداف. وينبغي لمفوضية حقوق الإنسان وهيئات الأمم المتحدة الأخرى أن تواصل مساعدة الدول على وضع واستخدام مؤشرات وإحصاءات مناسبة لقياس ما يُحرَز من تقدُّم. ومن قبيل الممارسات الجيدة، عملت هيئات الدولة واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كينيا على تحديد الفئات التي قد تكون عرضة لخطر التخلف عن ركب التنمية ووضعت قائمة أولية بـ 25 من تلك الفئات السكانية.

19- وينبغي أن تشتمل السياسات والخطط والبرامج الوطنية على مضامين عملية للالتزام بعدم ترك أحد خلف ركب التنمية، مع التركيز على الفئات الأشد تخلفاً عن ركب التنمية واتخاذ تدابير بعينها، على ألا يُنسى أن هذا الالتزام لن يتحقق إلا بتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة لفائدة جميع الفئات والأفراد. ويجب أن تُعتمد مثل هذه السياسات الوطنية بأوسع مشاركة ممكنة من جانب الحكومات المحلية وممثِّلي المعنيين بها وذوي المصلحة الآخرين، بمن فيهم القطاع الخاص. ويجب على الدول أن تأخذ بعين الاعتبار التوصيات الموجهة إليها في سياق عملية الاستعراض الدوري الشامل، ونظر هيئات معاهدات حقوق الإنسان في تقاريرها الدورية ورسائلها الفردية، وكذلك التوصيات المقدمة لها في تقارير الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان.

20- وفي الإعلان السياسي الصادر عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، التزم رؤساء الدول والحكومات بجعل سياساتهم وتدابيرِهم تركّز على أشد الناس فقراً وأضعفهم حالاً، وبِتحقيق أهداف التنمية المستدامة وغايات خطة عام 2030 لفائدة جميع الأمم والشعوب وكافة شرائح المجتمع، وشمول الأشد تخلفاً عن ركب التنمية بها قبل غيرهم.

(2) يقترح علماء الاقتصاد، بمن فيهم أحد الحائزين على جائزة نوبل، تحليل ضعف الحال باعتباره نهجاً يعتمد على القدرة، من حيث رفاه الفرد، وتقييم التنظيم الاجتماعي، وإمكانيات إحداث تغيير جذري في المجتمع (انظر بحوث أمارتيا سين ومارتا نوسباوم). وفي *تقرير التنمية البشرية لعام 2019*، يطرح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأول مرة مفهوم ضرورة الانتقال من الإمكانات الأساسية إلى الإمكانات المعززة حتى يتسنى التصدي للأشكال الجديدة من عدم المساواة في التنمية البشرية.

(3) Economic and Social Council, press release No. 6939 of 13 July 2018.

ألف- قطعُ دابر الفقر المدقع بجميع أشكاله من كل مكان

21- يحدِّد الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة الالتزامَ بالقضاء على الفقر المدقع لفائدة جميع الناس في كل مكان، بحلول عام 2030، وبخفض نسبة السكان الذين يعيشون في الفقر بجميع أبعاده إلى النصف على الأقل. وما زال ما يقرب من 10 في المائة من سكان العالم يعيشون تحت خط الفقر المدقع، حيث يعيشون على أقل من دولارين في اليوم، في جميع القارات[4]. وفي *تقرير التنمية البشرية لعام 2019*، يوصي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالنظر إلى ما هو أبعد من الدخل ومن المعدلات وإلى ما بعد اليوم، مطالباً بتعزيز القدرات.

22- وتبيّن التقارير الأخيرة أن الفقر المدقع قد تراجع، ولكن لا يزال من المتوقع أن يبلغ معدل الفقر المدقع 6 في المائة في عام 2030، ومن ثم لن يتحقق الهدف العالمي المتمثل في القضاء عليه. وعلاوة على ذلك، حسب بيانات تُليت أثناء انعقاد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عام 2018، لا يفتأ بعض الناس يُدفَع دفعاً إلى التخلف أكثر عن ركب التنمية بسبب التمييز والتدهور البيئي والعولمة والسياسات التي تتعمد تجريدهم من ملكية أراضيهم وسبل عيشهم وحقوقهم - بل ومن حياتهم، أحياناً. وجرى التأكيد على أنه ينبغي عدم إهمال هؤلاء الناس[5]. وفي المنتدى السياسي الرفيع المستوى، ذكر الممثل الخاص لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن استمرار الفجوات في الدخل بين الجنسين والتفاوت الاقتصادي الشديد والسمنة، أمور تمس أكثر من 30 في المائة من الدول الأعضاء التي هي بلدان متقدمة النمو[6].

23- والفقر متعددُ الأبعاد، ويمس الأرياف بشكل أساسي، وتفاقِمُه النزاعات العنيفة وتغير المناخ. وهو يستلزم تفاعلاً بين العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فلا يعني الدخلَ المتاح للأفراد فحسب، وإنما يعني أيضاً حصولهم على الرعاية الصحية، والغذاء بكلفة يسيرة، ومياه الشرب ومرافق الإصحاح، والسكن، والتعليم الجيد، والبيئة الصحية. وقد جعلت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أولوياتها تنفيذ جدول أعمال عام 2030 بطريقة تجعل من المساواة محور الاهتمام، عن طريق تحقيق تكاملٍ متوازن بين الأبعاد المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالمحافظة على البيئة. وترى اللجنة أن عدم المساواة من مصادر عدم الكفاءة الاقتصادية، وأن عدم المساواة الاجتماعية تترتب عليه آثار اقتصادية واجتماعية ضارة، ومجتمعات منظَّمة وفق طبقات يحددها المركز الاقتصادي أو العمر أو نوع الجنس أو الإعاقة أو الأصل الإثني أو القومي أو الدين، كما ترى أن هذا ليس نتيجة حتمية، وإنما نتيجة من الممكن التوفق في معالجتها (E/2019/19، الفرع خامساً). واعتمدت اللجنة تقريراً عن منظور أقاليمي لتناول تعزيز المساواة، من جملته تحقيق توافق آراءٍ على الانتقال إلى مجتمعات قوامها المزيد من التساوي والتماسك والتضامن.

24- ولا تتضمن التقارير الواردة من دول عديدة معلومات عن برامج أو تدابير بعينها الغرض منها القضاء على الفقر أو الحد منه، على النحو المطلوب في خطة عام 2030، ولا تأتي على ذِكر الحد من الفقر بجميع أبعاده.

(4) United Nations, Department of Economic and Social Affairs and others, *World Economic Situation and Prospects, 2020* (UNDP, New York, 2020), p. 22.

(5) Economic and Social Council, press release No. 6939؛ ومن التقارير الصادرة أخيراً، Department of Economic and Social Affairs, *World Social Report 2020*, (United Nations, New York, 2020); and United Nations Development Programme and Oxford Poverty and Human Development Initiative, *Global Multidimensional Poverty Index 2019* (UNDP, New York, 2019).

(6) Economic and Social Council, press release No. 6999 of 9 July 2019.

25- وتتلخص الغاية 1-3 من أهداف التنمية المستدامة في تنفيذ نظم وتدابير الحماية الاجتماعية المناسبة للجميع، بما في ذلك الحدود الدنيا، وتوفير تغطية مهمة للفقراء وضعفاء الحال في أفق عام 2030. ومن جملة ذلك ضمان المساواة في الحقوق في الموارد الاقتصادية والحصول على الخدمات الأساسية، فضلاً عن ملكية الأراضي والتصرف فيها، وبناء قدرة الفقراء ومَن يعيشون في أوضاع هشة على الصمود. وتبيّن تقارير حديثة أن 55 في المائة من سكان العالم لا يتمتعون بالحماية الاجتماعية. ولا يتضمن معظم التقارير المقدمة في سياق الاستعراضات الوطنية الطوعية سوى النزر القليل من المعلومات عن تلك المسائل، ولا تكيِّف السياسات والخطط المتعلقة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مع الواقع المحلي بالقدر الكافي لجعلها تستجيب لاحتياجات الفئات والمناطق المهمشة.

26- ولا بد للدول، بمشاركة ذوي المصلحة، من اعتماد خطط وبرامج بعينها لأجل بلوغ الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة، تشمل جميع المجتمعات والمجموعات التي قد تكون متضررة من الفقر أو معرضة لخطر الفقر، مبيِّنةً فيها أهدافاً دقيقة، ومحدِّدةً فيها، إذا لزم الأمر، أطراً زمنية. وكوسيلة مباشرة لتحقيق الهدف 1، يوصى بأن تحشد الدول التمويل الكافي والموجَّه توجيهاً جيداً بقصد تحقيق التنمية الشاملة، عن طريق دعم القدرة التنافسية للمشاريع البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، إلى جانب وسائل التنفيذ غير المالية، ومن ضمنها إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف ومنصف وغير تمييزي تم الاعتراف بأنه من محركات التنمية.

27- وعلى الرغم من أن وضع حد للجوع وتحقيق الأمن الغذائي (الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة) يرتبط ارتباطاً وثيقاً بإنهاء الفقر، فإن الاستعراضات الوطنية الطوعية وغيرها من التقارير لا تتضمن الكثير من المعلومات عما اتُّخذ من تدابير في هذا المجال. وفي تقرير التنمية البشرية لعام 2015، أشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن نحو 800 مليون شخص يواجهون الجوع، لا سيما في البلدان النامية، وتؤكد تقارير حديثة أن الجوع في ازدياد للسنة الثالثة على التوالي[7]. وتشير الغايات المضمَّنة في الهدف 2 إلى إنهاء مختلف أشكال سوء التغذية الشائعة في صفوف الأطفال والنساء وكبار السن، وإلى زيادة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية إلى جانب تدابير أخرى لتنميتهم وحمايتهم في الأسواق الداخلية والدولية.

28- وأشارت دول في استعراضاتها الوطنية الطوعية إلى أن درجة انعدام الأمن الغذائي في الأرياف أعلى منها في الحواضر، وإلى العبء المضاعَف الذي يشكله سوء التغذية في بعض البلدان والسمنة بين الأطفال في بلدان أخرى. وينبغي للسياسات الوطنية لتنفيذ خطة عام 2030، حسب الاقتضاء، أن تستجيب لجميع الغايات المحددة ضمن الهدف 2، وأن تتضمن تدابير محددة لضمان الحق الأساسي لكل فرد في مستوى معيشي لائق له ولأسرته، بما في ذلك الغذاء الكافي، وأن تيسّر تنمية الزراعة المستدامة والمنتجة.

29- وتتضمن تقارير الدول مزيداً من المعلومات عن الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة، المتمثل في ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار. وتسلم بعض الدول بأن الصحة العامة هي رصيد وطني وأساس لتحقيق التنمية المستدامة. ويشير البعض إلى الحق في الصحة بوجه عام، بينما يشير البعض الآخر إلى التغطية الشاملة بالرعاية الصحية. وقد حددت بلدان كثيرة الرعاية الصحية باعتبارها من الأولويات في خططها الوطنية للتنمية، وأبلغت عن تدابير لمكافحة وفيات الأطفال أو أعربت عن شواغل بشأن الإنصاف في مجال الصحة. ولا يزال نصف سكان العالم محروماً من الحصول على الخدمات الصحية الأساسية ويلقى صعوبات مالية في هذا الشأن.

(7) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *تقرير التنمية البشرية 2015* (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2015)، الصفحة 18.

30- وينبغي أن تبقى الصحة من بين أولويات السياسات الوطنية لأهداف منها على الخصوص ضمان حصول الجميع، بمن فيهم النساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة وغيرهم من أفراد الفئات الضعيفة، على الرعاية الصحية الجيدة. وينبغي أن تتضمن السياسات الوطنية للدول غايات محدَّدة بشكل أدق لاعتماد وتنفيذ هذه التدابير. وفي التقارير الأخيرة عن مسائل الرعاية الصحية، وعقب الاجتماعات الرفيعة المستوى بشأن أهداف التنمية المستدامة، تم التأكيد على ضرورة تضافر الجهود لأجل تحقيق التغطية الشاملة بالرعاية الصحية، ولأجل مواصلة العمل على خفض وفيات الأطفال، وتوسيع نطاق التغطية بالتحصين، وخفض معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، واتخاذ تدابير لمكافحة الأمراض المدارية والقضاء عليها، وزيادة عدد العاملين في مجال الرعاية الصحية في البلدان النامية والمتوسطة الدخل، وغير ذلك من التدابير (انظر A/HRC/41/34 وAdd.1 و2).

31- وينبغي إجراء تقييم جامع مانع لعواقب جائحة الكوفيد-19 التي تمس البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في جميع أنحاء العالم، وينبغي اعتماد سياسات وبرامج شاملة، بمشاركة المجتمع المدني، بغية ضمان إعداد المجتمعات بشكل أفضل للتصدي للأمراض المعدية، ومنع انتشارها، وضمان توفير العلاج المناسب لها والخدمات الصحية لجميع المصابين بها حتى يتعافوا منها، مع إيلاء القدر الأقصى من الاهتمام لحماية الفئات الضعيفة.

32- وضمان توفُّر التعليم الجيد والمنصف للجميع (الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة) هو أيضاً من الأولويات المحورية في تحقيق التنمية المستدامة. ومِن الدول من يركز على توسيع نطاق الحصول على التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة ودخول المدارس المهنية، بينما تركز دول أخرى على زيادة عدد الشابات في التعليم العالي، ولا سيما في المستوى الجامعي، في المجالات العلمية والتقنية. وتؤكد دول عديدة على ضرورة تحسين فرص الطلاب ذوي الدخل المنخفض والطلاب من الأرياف في الحصول على التعليم، وضرورة سد الفجوة الرقمية، بأن تُضمن لجميع الطلاب إمكانية الاتصال بالإنترنت اتصالاً يُعتمَد عليه. بيد أن هناك أزمة تعلّم عالمية، حيث إن أكثر من 55 في المائة من الأطفال في سن التعليم الابتدائي والإعدادي يفتقرون إلى الحد الأدنى من الكفاءة في القراءة والرياضيات، وثلث الأطفال في سن الدراسة منقطعون عن الدراسة، وتعترض الفتيات عقبات في الحصول على التعليم في بعض أنحاء العالم.

33- ولا تدرج الدول في استعراضاتها الوطنية الطوعية تدابير بعينها ولا جدولاً زمنياً تعتزم في أفقه تنفيذ الأهداف المبينة في خطة عام 2030، بما فيها الأهداف المتعلقة بالمدارس الابتدائية والثانوية، والتعليم والتدريب لدخول سوق العمل، والقضاء على الأمية، ودعم البلدان النامية في ذاك المجال. ونظراً للأهمية القصوى التي يكتسيها توفير التعليم العالي الجودة للجميع بالنسبة لمبدأ عدم ترك أحد خلف ركب التنمية، ينبغي تركيز جهود أكبر على ضمان توفير الهياكل الأساسية الكافية وتدريب المعلمين، وعلى ضمان تعلم جميع البالغين القراءة والكتابة، وتشجيع إحراز تقدم كبير في هذا المجال في جميع البلدان، بمشاركة الحكومات المحلية والمجتمعات المحلية وذوي المصلحة جميعهم، بمن فيهم المهنيون في مجال التعليم.

34- ووضعت بلدان كثيرة العلاقة الوثيقة بين الحصول على المياه والغذاء والقضاء على الفقر في اعتبارها، فأشارت إلى ما تحقق من تقدم في توفير مياه الشرب المأمونة، ولكنها أشارت إلى التحديات التي لا تزال قائمة في الأرياف، ومن بينها ما يتعلق بالحصول على خدمات الصرف الصحي والنظافة. وذكرت تنافس الطلبات على الموارد المائية بالنسبة للأسر المعيشية، والصناعة التحويلية، وإنتاج الطاقة، والزراعة، وإنتاج الأغذية، فضلاً عن الآثار السلبية لتغير المناخ والنزاعات والكوارث الطبيعية، التي تشكل تحدياً بالنسبة لتوافر المياه. وأفاد بعض الدول باتخاذ خطوات لتنويع مصادر المياه، بوسائل منها إعادة تدوير المياه واستصلاحها وتحليتها.

35- ورغم إحراز بعض التقدم، تبيّن تقارير حديثة أن حوالي 2,1 مليار شخص كانوا لا يزالون يعيشون بدون مياه شرب آمنة في عام 2019، وأن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات معجلة لتزويد عدد أكبر من الناس بمياه الشرب وبخدمات الصرف الصحي المأمونة إدارتُها[8]. وتوخياً لتلك الغاية، ينبغي للدول أن تعتمد أهدافاً محددة للتغلب على تلك التحديات وأن تضمن زيادة الإمداد بالمياه العذبة، والإدارة الفعالة للموارد، وتنسيق استخدام المياه من جانب مختلف القطاعات المتنافسة في طلبه، لأجل ضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان الأساسية في حصول جميع المعرضين لخطر التخلف عن ركب التنمية على الماء والغذاء والرعاية الصحية وخدمات الصرف الصحي.

36- ويرتبط الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة ارتباطاً مباشراً بالقضاء على الفقر، وهو يتعلق بالحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. وحسب تقرير الأمين العام عما تحقق من تقدم باتجاه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فإن 1 في المائة من السكان في 92 بلداً يحصلون على 75 في المائة من إجمالي الدخل، بينما يحصل 40 في المائة من السكان على أقل من 25 في المائة من الدخل، ولا يحصل مِلياران من البشر على خدمات جمع النفايات، ويَعيش رُبع سكان الحواضر في أحياء فقيرة.

37- وتتلخص الغاية 10-1 من أهداف التنمية المستدامة في تحقيق زيادة تدريجية في الدخل والمحافظة عليها لفائدة 40 في المائة من السكان الذين يشكلون فئة الحد الأدنى، وذلك بمعدل يفوق المتوسط الوطني بحلول عام 2030. والدول مطالَبة بضمان تكافؤ الفرص والحد من التفاوت في الدخل، عن طريق تعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، واعتماد سياسات الحماية الاجتماعية، وتحقيق المزيد من المساواة شيئاً فشيئاً. أما فيما يتعلق بالعلاقات فيما بين البلدان، فهي مشمولة بالغاية 10-5، المتمثلة في تحسين تنظيم ورصد الأسواق والمؤسسات المالية العالمية، والغاية 10-6، المتمثلة في ضمان تعزيز تمثيل البلدان النامية وإسماع صوتها في عملية صنع القرار، والغاية 10-أ، المتمثلة في تنفيذ مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية لفائدة هذه البلدان، ولا سيما منها أقل البلدان نمواً، والغاية 10-ب، المتمثلة في تشجيع زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدَّم إلى الدول، وفقاً لخططها وبرامجها الوطنية.

38- وفيما يتعلق بمختلف جوانب التنمية ومشاركة البلدان النامية، جرى التشديد في بعض التقارير على أهمية التعاون الإقليمي، بينما جرى التشديد في تقارير أخرى على ضرورة إعادة التفكير في التعاون الدولي لأجل التنمية بحيث يتسنى توفير سلع عامة عالمية وإقليمية. وحسب التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2018، فإن خطة عام 2030 تقتضي وضع نهج جديد للتنمية، بحلول تكون أقدر على إحداث تحولات[9].

39- وينبغي أن تشمل السياسات الوطنية تدابير ذات أهداف أكثر دقة على الصعيد الوطني تشجيعاً لقيام مجتمعات تتسع للجميع ولتطويرها، وضمان المساواة في المعاملة والفرص، والحد من عدم المساواة في الدخل، وإزالة التشريعات والسياسات والممارسات التمييزية. وينبغي أن تشتمل هذه الجهود على مشاركة الحكومات المحلية مشاركة نشيطة وإجراء المشاورات مع جميع ذوي المصلحة، والمجموعات المهتمة، وقطاع الأعمال التجارية والقطاع الخاص. وعلى الصعيد الدولي، تهمّ هذه الجهود العلاقات بين جميع البلدان، المتقدمة النمو والنامية، والمنظمات الاقتصادية والمالية الدولية، فضلاً عن وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها الإقليمية.

(8) رسالة الأمين العام بمناسبة اليوم العالمي للمياه، 22 آذار/مارس 2019 (متاحة باللغة الإنكليزية فقط).

(9) UNDP, "Annual report 2018" (UNDP, New York, 2019), p. 4.

باء- الفئات الضعيفة أحوالها ومبدأ عدم ترك أحد خلف ركب التنمية

40- ثمة مبدأ آخر شامل لأهداف التنمية المستدامة يتلخص في حتمية تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات (الهدف 5)، فضلاً عن حماية الأطفال والشباب. وبموجب الأهداف، يُطلب إلى الدول أن تخفض إلى النصف نسبة النساء والأطفال الذين يعيشون في الفقر، وأن تقضي على جميع أشكال التمييز في حق المرأة في الفضاءين العام والخاص، وأن تعتمد استراتيجيات إنمائية تراعي الفوارق بين الجنسين، وأن تقضي على العنف وجميع الممارسات الضارة، مثل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، كفالةً لِمشاركة المرأة مشاركةً كاملةً وفعالةً على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة ومنحها فرصاً متساوية في الحصول على الموارد الاقتصادية وملكية الأراضي والتصرف فيها وغير ذلك من أشكال الملكية، وعلى التكنولوجيات الحديثة.

41- وتعَد مشاركة المرأة في عملية التنمية المستدامة ذخراً بالنسبة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتفيد بلدان كثيرة بأن أوجه عدم المساواة لا تزال قائمة، حيث لم يتحقق للنساء التكافؤ الكامل في أي بعد من الأبعاد، فهن لا يزلن متخلفات عن ركب المشاركة في الحياة السياسية والأدوار القيادية، ولا يتقاضين أجراً متساوياً عن العمل المتساوي القيمة، ويشغلن عدداً أقل من المناصب الإدارية والتنفيذية ويتعرضن لمعدلات مرتفعة من التحرش والعنف القائم على نوع الجنس. وأبلغ بعض البلدان باعتماد قوانين بشأن المساواة في الحقوق للمرأة في العمل والحياة الاجتماعية، وباعتماد قوانين وسياسات للقضاء على العنف المنزلي الذي تتعرض له النساء ولمكافحته، فضلاً عن مبادرات لزيادة نسبة تمثيل النساء في مجالس إدارات الكيانات والشركات في ملكية الدولة. وقدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا معلومات عن الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية، المستحدَث في عام 2004، وعن برنامج تسليم الوثائق المتعلقة بحقوق المرأة في الأرض، الذي ترصده هيئات الاتحاد الأفريقي. وقدمت السنغال معلومات عن برنامج وطني يتوخى تحقيق أمن الأسرة الغاية منه مساعدة الأسر التي تعيش في فقر مدقع، والأسر الفقيرة التي لديها أطفال دون سن الخامسة، والعاملين في الأرياف. وتمنح أوغندا مساعدة قانونية للنساء، دعماً للعرائِض التي قدّمنها بشأن الشركات التي انتهكت حقوقهن.

42- ومع ذلك، لم يبلّغ سوى عدد قليل من البلدان عن اتخاذه تدابير لصالح النساء الأكثر حرماناً، ومن بينهن نساء الأرياف ونساء الروما، من قبيل تعزيز فرصهن في الحصول على عمل والاستفادة من برامج تدريب، والحيلولة دون انقطاعهن عن المدارس، والقضاء على العنف والتمييز القائمين على أساس نوع الجنس. وفي الإعلان السياسي الصادر عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، أكدت الدول أن من شأن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات أن يسهما بشكل حاسم في التقدم باتجاه تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، وطلبت اتخاذ إجراءات هادفة ومُعجَّلة لإزالة جميع العوائق القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين.

43- وأبلغ عدد قليل من البلدان عن خطط ومشاريع لصالح الأطفال والشباب. وأكد على التحديات المحددة التي تعترضه وعلى ضرورة اتخاذ إجراءات للتغلب على تلك التحديات، في مجالات منها الصحة، والحصول على التعليم، ومنع الاتجار، والحماية من العنف، ودعم الدخل. وحسب منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، يعيش طفل من كل خمسة أطفال في العالم في فقر مدقع، ويعيش 665 مليون طفل في أسر معيشية فقيرة[10]. وبشكل الشباب فئة أخرى معرضة لخطر التهميش. فكثيرون منهم عاطلون عن العمل، و38 في المائة من الشباب العاملين يعيشون في فقر مدقع أو متوسط. وأشارت الدول في استعراضاتها الوطنية الطوعية إلى التدابير الرامية إلى تعزيز التعليم والحصول على

(10) UNICEF, "Annual report 2016" (UNICEF, New York, June 2017).

العمل المنتج، ودعم الشباب في إنشاء أعمال تجارية، وتقديم منح دراسية لدعم الطلاب من المناطق النائية. وفي *تقرير التنمية البشرية لعام 2019*، أكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه لا يزال من المتوقع أن يموت ثلاثة ملايين طفل دون سن الخامسة كل عام وأن يكون 225 مليون طفل خارج المدرسة بحلول عام 2030[(11)].

44- ويجب أن يكون الأطفال والشباب على رأس المستفيدين من السياسات الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، إذ يجب أن يكونوا مهيَّئين لمواصلة تلك الجهود. وفي المناقشة التي جرت مؤخراً في المنتدى السياسي الرفيع المستوى، تم التأكيد على الحاجة إلى أن تتخذ الدول إجراءات فعالة لتمكين الشباب، وضمان مشاركتهم الكاملة في الحياة المنتجة، وتهيئة الظروف المواتية لمشاركتهم في الحياة السياسية، فضلاً عن دعم أفكارهم المبتكرة لأجل إحداث التغيير الإيجابي.

45- وأشار عدد قليل من البلدان إلى تدابير أو خطط محددة لصالح كبار السن. ووجهت اللجنة الاقتصادية لأوروبا العناية إلى تنوع الاحتياجات والتطلعات الفردية طوال دورة الحياة، وإلى ضرورة مراعاة تقدم السكان في السن وقدرة كبار السن على المساهمة في الاقتصاد والمجتمع (انظر E/2019/16). ولاحظت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا أن نظم الحماية الاجتماعية ضعيفة نسبياً ولا تشمل الجميع، مما يعرض العديد من كبار السن للفقر والمرض والعزلة (انظر E/2019/20). ورغم إشارة دول جنوب آسيا في تقاريرها إلى الحق في البقاء على قيد الحياة والحق في التنمية باعتبارهما أكثر الحقوق ارتباطاً بالكرامة الإنسانية لكبار السن، فإن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وجهت العناية إلى انخفاض الاستثمار في الحماية الاجتماعية في البلدان النامية في المنطقة، وهو ما ترك الكثيرين بلا حماية، ولا سيما الأشخاص ذوو الإعاقة والحوامل وكبار السن (انظر E/2019/18).

46- واجتثاث الفقر، والقضاء على الجوع، وتوفير الرعاية الصحية والتغطية الاجتماعية، أمور تهم بصورة مباشرة كبار السن وضعاف الحال، فينبغي أن تعود جميع السياسات والتدابير المتخذة في تلك الميادين بالنفع عليهم، مع إيلاء اهتمام خاص للرعاية الصحية والتغطية الاجتماعية. وينبغي احترام حقوقهم في تلك الميادين، وحقوق الإنسان الخاصة بهم ككل، احتراماً كاملاً. وفي الوقت نفسه، ومع الزيادة في العمر المتوقع، ينبغي للدول أن تأخذ بعين الاعتبار تدابير تيسير مشاركتهم النشطة في سوق العمل وفي الحياة العامة، واضعة في اعتبارها ما اكتسبوه من خبرات وما لديهم من إمكانات وقدرتهم على المساهمة في الاقتصاد والمجتمع.

47- وأفاد بعض البلدان باتخاذ تدابير لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة، من جملتها اعتماد أو تنقيح قوانين وخطط وبرامج بعينها، بقصد إزالة أي عوائق تتعلق بالسياسة العامة، والاستثمار في الرأسمال البشري عن طريق تدريب الأشخاص ذوي الإعاقة، وتحسين نوعية حياتهم، وتنفيذ آليات ضريبية ومالية لدعمهم. وقدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ معلومات عن الحاجة إلى تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بوسائل منها اعتماد عَقد للأشخاص ذوي الإعاقة، 2013-2022 (E/2019/18، الفقرة 18). ولوحظ في التقارير المتعلقة ببعض المناطق أن هناك مساوئ بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما الفتيات والنساء ذوات الإعاقة في الأرياف، وكذلك إحراز بعض التقدم في التحول من النموذج الطبي إلى النموذج الاجتماعي في تقييم الإعاقة وتقديم المساعدة (E/2019/20، الفقرة 38). وينبغي إيلاء اهتمام أكبر لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة في السياسات والبرامج الوطنية، مع مراعاة التغيرات الديمغرافية المتوقعة. وينبغي أن تأخذ الدول بعين الاعتبار مختلف أنواع الإعاقة التي تتطلب أنواعاً مختلفة من المساعدة.

(11) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *تقرير التنمية البشرية لعام 2019*.

48- وأشار العديد من البلدان، من بينها كندا وبلدان في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ، إلى التدابير المتخذة لصالح الشعوب الأصلية. وقد اعتمدت لجنتا حقوق الإنسان في نيوزيلندا والفلبين، مع التركيز على مجتمع الماوري في نيوزيلندا وثلاثة مجتمعات محلية أصلية في الفلبين، برنامجاً ثنائياً يستلزم مشاركة الشعوب الأصلية في تنميتها الخاصة مشاركة مباشرة، إلى جانب الحكومات المحلية.

49- ولا تزال هناك تحديات خطيرة فيما يتعلق بحماية النظم الإيكولوجية للشعوب الأصلية وغاباتها والأراضي التي تستخدمها تقليدياً وبحمايتها من آثار تغير المناخ. وأشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الحاجة إلى نماذج جديدة للحوكمة والإدارة، ضماناً لتمتع الشعوب الأصلية بحقوق وحماية مضمونة، وهي التي يبلغ عدد أفرادها 375 مليون نسمة وتشكّل أراضيها 80 في المائة من التنوع البيولوجي وربع مخزونات الكربون على كوكب الأرض[(12)]. وفي الإعلان السياسي الصادر عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، تندرج الشعوب الأصلية ضمن الفئات الضعيفة التي ضُمّنت احتياجاتها في خطة عام 2030.

50- وأشار عدد قليل من البلدان إلى تحديات بعينها تعترض المهاجرين، من جملتها الحصول على الرعاية الصحية والتعليم، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالأطفال المهاجرين، وسوق العمل، والصعوبات التي تعترض ضمان ظروف عيش لائقة. وأشير إلى العدد الكبير من المهاجرين في غرب آسيا، وكذلك إلى ضرورة تعزيز حقوق المهاجرين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وأوضحت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن معظم الأفارقة يهاجرون داخل القارة وأشارت إلى الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

51- ولم يذكر سوى عدد قليل من البلدان تدابير تحسين حالة المهاجرين، بما فيها التدابير المتخذة في أمريكا اللاتينية ومدن البحر الأبيض المتوسط. ولم يشر أي منهم إلى ملتمسي اللجوء أو اللاجئين، الذين تحميهم من حيث المبدأ بعض قواعد القانون الدولي، ولكنهم يواجهون تحديات كثيرة في ممارسة حقوقهم الإنسانية، مثل التمييز في الحصول على العمل والتعليم والسكن، ولا إلى الأشخاص المشردين داخلياً، الذين ينبغي أن توفر لهم الدول المعنية الحماية. وقد اعتمدت الجمعية العامة في عام 2018 الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وهو إطار غير ملزم قانوناً يستند إلى الصكوك والالتزامات الدولية القائمة التي قبلتها الدول الأعضاء، على أساس أن تتعاون الدول لأجل ضمان الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، بما في ذلك الاحترام الكامل لحقوق الإنسان للمهاجرين ومعاملتهم معاملة إنسانية، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين أو لاجئين أو مشردين. وينبغي أن تشتمل السياسات الوطنية في خطط وبرامج التنمية على تدابير لضمان احترام حقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين والمشردين داخلياً، باعتبارهم فئات ضعيفة الحال من منظور العديد من أهداف التنمية المستدامة.

52- ومن المسلم به أن المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والشواذ وحاملي صفات الجنسين هم ضحايا الجهل وقلة الفهم والتعصب والفرص المحدودة في المشاركة السياسية. ولم يتخذ تدابيرَ لحماية حقوق الإنسان إلا عدد قليل من البلدان (أستراليا وبوليفيا وكندا والنمسا) والمدن (برشلونة وفيينا).

جيم- التنمية كوسيلة لبناء مجتمعات لا يُترك فيها أحد خلف ركب التنمية

53- تتجلى في خطة عام 2030 أهمية التنمية المستدامة بالنسبة لتهيئة الظروف لأجل تحسين سبل العيش. والغايات، من قبيل ضمان توفُّر موارد مالية كبيرة، ومضاعفة الإنتاجية الزراعية، والاستثمار في

(12) بيان صادر عن أحد ممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في 16 تموز/يوليه 2018.

الهياكل الأساسية في الأرياف، ودعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية، وبناء المرافق التعليمية وتحسينها، وتنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية، ترتبط ارتباطاً مباشراً بالالتزام بالمبدأ القائل إن التنمية المستدامة ينبغي أن تعود بالفائدة على الجميع. وينبغي للدول، في إطار مشاريعها الرامية إلى تشجيع التنمية في مختلف البلدان، أن تنظر في إدراج التمويل اللازم لهذه المشاريع والسماح بنقل التكنولوجيا وبناء القدرات في البلدان المتلقية. وينبغي لهذه البلدان أيضاً أن تولي الاهتمام للفرص التي تتيحها التكنولوجيات الرقمية الجديدة والناشئة، وللتحديات المتعلقة بحماية حقوق الإنسان.

54- ويؤكد الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة والغايات المضمنة فيه التزامَ الدول بكفالة تعميم الحصول على خدمات حديثة يُعتمد عليها للإمداد بالطاقة بأسعار معقولة، وبزيادة حصة الطاقة المتجددة بشكل كبير وتحسين كفاءتها، وبتعزيز التعاون الدولي وتشييد المزيد من الهياكل الأساسية وتحديث التكنولوجيات. وأشار بعض الدول، في تقاريرِه، إلى تدابير تتوخى تنويع مصادر الطاقة، وتطوير مصادر الطاقة المتجددة، وزيادة الكفاءة، وتشجيع الاستهلاك المستدام.

55- وتحدِّد الأهداف 8 و9 و10 و11 من أهداف التنمية المستدامة الالتزامات بتشجيع النمو الاقتصادي والإنتاجية المستدامين، وبتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، وببناء هياكل أساسية قادرة على الصمود، وبتشجيع التصنيع والتوسع العمراني الشاملين للجميع والمستدامين، وبضمان أنماط مستدامة من الاستهلاك والإنتاج. وفيما يتعلق بالتوسع العمراني وجعل المدن مستدامة، يشكل ضمان حصول الجميع على سكن لائق وآمن وبكلفة يسيرة وعلى الخدمات الأساسية، وتحسين الأحياء الفقيرة، جزءاً من أهداف التنمية المستدامة.

56- وقد بيّنت الدول الأفريقية في استعراضاتها الوطنية الطوعية خططها في مجال التصنيع المعتمِد على الزراعة والموارد الطبيعية المتاحة، باعتبارها أفضل وسيلة لضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على الفقر. وأبرَمت هذه الدول اتفاقاً إطارياً مع الأمم المتحدة بشأن خطة عام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، حددت فيه تسعَة مجالات تتمتع بالأولوية لأجل مواءمة تنفيذ الخطتين. وشرعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في وضع مجموعة أدوات للتخطيط المتكامل والإبلاغ دعماً للدول الأعضاء في مواءمة الخطتين وإدماجهما في خططها الإنمائية الوطنية (E/2019/17، الفرع ثانياً- ألف). ولوحظ نمو اقتصادي سريع في شرق أفريقيا نتيجة للسياسات المساندِة للنمو ولِلاستثمارات العامة التي قامت بها الحكومات في "الاقتصاد الأزرق"، عن طريق تطوير النظم الإيكولوجية المائية والبحرية والموارد المرتبطة بها. وأشارت دول أفريقية عديدة إلى الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، الذي عُقد في كيتو في الفترة من 17 إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر 2016، وهي الوثيقة المعنونة "جدول أعمال حضري جديد"، التي أقرتها الجمعية العامة في ديسمبر 2016، وأشارت إلى وتيرة التوسع العمراني السريعة، وإلى نقص المساكن، وانحسار الفضاء العام، وتكاثر المستوطنات العشوائية وتزايد التلوث. ولاحظت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن المنطقة تتسم بمدن فيها فصلٌ شديد بين فئات السكان، من خصائصها استبعاد الفئات المنخفضة الدخل من المشاركة في إدارتها (E/2019/19، الفروع باء-دال).

57- وأفادت عدة بلدان بجهودها الرامية إلى تحقيق استهلاك وإنتاج أكثر استدامة واقتصادٍ دائري. وأشارت البلدان النامية إلى النمو السكاني والصعوبات التي تعترض تحقيق النمو الاقتصادي. وأبلغت بعض البلدان الأفريقية ببذل الجهود في سبيل كسر الحلقة المفرغة المتمثلة في الاعتماد المفرط على تصدير السلع الأساسية، حتى في سياق انخفاض أسعار النفط الذي أحدث عجزاً في وسط أفريقيا، بواسطة تدابير التنويع والتصنيع القائم على الموارد والمستحَث بالتجارة.

58- ووصف العديد من البلدان ما بذله من جهود لأجل النهوض بهياكله الأساسية، بما فيها مدُّ السكك الحديدية وشق الطرق وإنشاء الهياكل الأساسية للطيران والبحرية، أو تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وأبلغت بلدان أخرى عن بذل جهود للنهوض بالصناعة التحويلية ولمساعدة الشركات على دخول الأسواق العالمية والإقليمية باستخدام التكنولوجيا المتقدمة والعلوم والابتكار، بوسائل منها إقامة شراكات مع الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. وعقب تعبير موزامبيق عن اهتمامها بتطوير البنية التحتية بوصفها بلد عبور، استعان المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط بالمعلومات الجغرافية المكانية لتحقيق هذا التطور في القارة بأسرها (E/2019/17، الفقرات 17-20).

59- وفيما يتعلق بالزيادة في إشراك الأعمال التجارية في المشاريع الإنمائية، ذكر بعض الدول في تقاريره ضرورة تهيئة بيئة تمكينية من خلال قوانين الضرائب وتبسيط إجراءات الترخيص ومنح التصاريح، بينما أيدت دول أخرى تنظيم نشاط الأعمال التجارية ووضع سياسة ضريبية وطنية، بغية الحد من أوجه عدم المساواة وضمان مساهمة الأعمال التجارية في التنمية المستدامة وعدم ترك أي أحد خلف ركب التنمية. وفي تجميع المفوضية للممارسات الجيدة والتحديات، أحاطت علماً بالتزام الدول بتعزيز قطاع أعمال نشيط، يؤدي وظيفته بشكل جيد، مع حماية حقوق العمل ومعايير الصحة البيئية، مثل تلك التي رسّختها المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وأكدت دول عديدة ضرورة تقيد الأعمال التجارية بمعايير حقوق الإنسان وضرورة المساهمة في النهوض بالتنمية الاجتماعية وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة[13].

دال- حماية الطبيعة والبيئة

60- تتجلى في أهداف التنمية المستدامة 6 و7 و9 و11 إلى 15 الصلة الوثيقة بين عدم ترك أي أحد خلف ركب التنمية، وبين التنمية المستدامة، والعمل على مكافحة تغير المناخ وآثاره، والمحافظة على الموارد البحرية والنظم الإيكولوجية والغابات الأرضية واستخدامها على نحو مستدام، ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي.

61- وأبرز بعض الدول في تقاريره طابع تغير المناخ الذي يشمل جميعَ أهداف التنمية المستدامة، وأشار إلى التحديات العديدة التي تعترضه، مثل تزايد حدوث الفيضانات والانهيارات الطينية والانهيالات الأرضية وتدهور الأراضي والأحداث الحرارية المكثفة وارتفاع مستوى سطح البحر والتحمُّض وتغير أنماط تساقط الأمطار. وأكد بعض الدول فقدان سبل العيش وانعدام الأمن الغذائي وتدمير الموارد الطبيعية، مثل الحالة في منطقة بحيرة تشاد، باعتبارها من آثار تغير المناخ على البلدان النامية[14]. وأكدت تقارير اللجان الإقليمية ومؤسسات البحوث على ضرورة الاستثمار في الكوكب والناس.

62- كما أبلغ بعض الدول، ومن جملته دول شرق أفريقيا، بالإجراءات المتخذة لأجل تعزيز اقتصاداتها الزرقاء دعماً للنمو والأمن الغذائي والتغذية، وكذلك النقل وفرص العمل والسياحة، وبما تحقق من تقدم في الإدارة الفعالة لأهم الأرصدة السمكية التجارية. وذُكرت تحديات تتعلق بالصيد غير المشروع وغير المنظم وغير المبلغ عنه وبالتلوث البحري، بسبب البلاستيك والمغذيات أساساً.

63- وفيما يتعلق بحماية النظم الإيكولوجية الصحية، أفادت الدول بأن التحديات القائمة تتمثل في تزايد التوسع العمراني والنمو السكاني، مما تسبب في تنافس الطلب على استخدام الأراضي وفي تغير المناخ وتفتيت الموائل وظهور الأنواع الغريبة الغازية، إلى جانب حدوث انخفاض شديد في التنوع البيولوجي، ولا سيما في أوروبا وآسيا الوسطى. وأبرز البعض الإجراءات المتخذة لمكافحة إزالة الغابات وتدهور الأراضي والاتجار بالأنواع المحمية من النباتات والحيوانات، فضلاً عن الجهود الرامية إلى إدماج قيم النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في التخطيط الوطني والمحلي.

(13) بتأييد من مجلس حقوق الإنسان في قراره 4/17.

(14) Office of the Deputy Secretary-General, press release No. 1195 of 11 July 2018.

64- وبالنظر إلى الالتزام بتحقيق عالم تعيش فيه البشرية في وئام مع الطبيعة، وهو التزام أكده الإعلان السياسي الصادر عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، ينبغي أن تشمل السياسات الوطنية هذه التدابير، مع مراعاة أهميتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة جميعها.

هاء- تعزيز المجتمعات السلمية والمتسعة للجميع، وتوفير سبل الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة ومسؤولة وشاملة

65- تتلخص الغاية 1 من الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة في الحد بشكل كبير من جميع أشكال العنف، والغاية 2 منه في وضع حد لإساءة معاملة الأطفال واستغلالهم، والغاية 3 في تعزيز سيادة القانون وضمان المساواة في الوصول إلى العدالة للجميع، والغاية 4 في الحد من التدفقات المالية والأسلحة غير المشروعة، والغاية 5 في الحد من الفساد، والغاية 6 في إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة، والغاية 7 في ضمان صنع قرارات شاملة وتشاركية وتمثيلية على جميع المستويات، والغاية 10 في ضمان وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية.

66- ويعتبر الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة هدفاً حيوياً وممكّناً لخطة عام 2030 بكاملها. وقد أشارت الدول في تقاريرها إلى اتخاذ تدابير يراد بها تعزيز الحكم الرشيد والقضاء على العنف واحترام حقوق الإنسان، وشددت على أهمية دعم سيادة القانون، وتعزيز الوصول إلى العدالة، وبذل جهود بناء السلام، وحل النزاعات.

واو- تعزيز التعاون الدولي والتجارة والاستثمار كوسيلة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

67- إن توسيع نطاق التعاون والتبادل الدوليين يعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع أنحاء العالم. وقد بيّنت أهداف التنمية المستدامة الأساس المنطقي الذي تستند إليه الدول في تعزيز التعاون الإنمائي من أجل مساعدة البلدان النامية على تنفيذ برامج وسياسات للقضاء على الفقر والتصدي للمخاطر الصحية، وكذلك في مجالي التعليم العالي والتدريب.

68- وترى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن من الضروري استعراض التعاون الدولي من أجل التنمية بغية كفالة تحقيق بعض المنافع العامة على الصعيدين العالمي والإقليمي، وتهيئة بيئة مستقرة للتجارة والمال الدوليين، وزيادة انتشار التكنولوجيات، وتجنب استقطاب القدرات، وتشجيع العمالة وتوزيع الدخل توزيعاً عادلاً داخل البلدان وفيما بينها (انظر E/2019/19). وهي تؤكد أن البديل عن الشكل الذي اتخذته العولمة بعد عام 1990 هو تعددية جديدة قادرة على تصحيح أوجه عدم التماثل وعلى تعزيز الديمقراطية.

69- وأكدت دول عديدة على أهمية الاستثمارات لأجل اكتساب المرونة وإنشاء البنية التحتية المتصلة بالتنمية بالنسبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان. وأشارت إلى الحاجة إلى تحفيز القطاع المالي ليقوم بهذه الاستثمارات، وإلى زيادة إمكانية حصول البلدان النامية على التمويل، وإلى الحاجة إلى نظامٍ للتعاون الدولي، مع التركيز على البلدان التي تواجه أكبر التحديات ولديها أضعف القدرات على تعبئة مواردها الخاصة. واعتبرت الدول الأفريقية كَبح التدفقات المالية غير المشروعة والفساد من أهم الأولويات في مجال السياسة العامة.

70- وأُبرزت أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره وسيلة للتغلب على أوجه عدم التماثل والثغرات الموروثة عن العقود السابقة، ولإتاحة فرص مبتكرة لزيادة الشراكات والتضامن. وأعربت دول، منها شيلي وكولومبيا والمكسيك والمغرب، عن تقديرها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب كوسيلة للتنمية البديلة، وتبادل الممارسات الجيدة، وتيسير تبادل المعارف والموارد والتكنولوجيات، وتطوير حلول مشتركة.

رابعاً- المشاركة والمساءلة: الأطر المؤسسية

71- في معظم الاستعراضات الوطنية الطوعية، أشارت الدول إلى مشاركة ذوي المصلحة في عملية وضع واعتماد سياسات وطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما المنظمات الوطنية والمحلية، وممثلو النساء والأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات الضعيفة أحوالها، والنقابات والرابطات المهنية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص. وأشار بعض الدول إلى الشراكات القائمة بين هيئات الدولة، على الصعيدين المركزي والمحلي، ومختلف الجهات الفاعلة الخاصة، الوطنية منها والدولية، بما فيها المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها.

72- ومن الصعب تقييم ما إذا كانت هذه الأطر تشمل جميع المعنيين والمهتمين، وما إذا كان يمكنها أن تراعي مصالحهم وآراءهم، وما إذا كان يُتوخى أن تتم المشاركة في جميع مراحل عملية رصد تطبيق السياسات المعتمدة. ولذلك، ينبغي أن يبقى ذاك الأمر في صدارة الجهود المبذولة في سبيل التشجيع على تنفيذ خطة عام 2030.

73- وأشارت الدول، بوصفها أطراً مؤسسية لبحث السياسات الوطنية، إلى اللجان الوطنية والهيئات المشتركة بين الوزارات وغيرها من أشكال المشاورات الداخلية، التي إما تشرك ممثلي المجتمع المدني أو تتشاور مع كل واحد منهم على حدة. ولم يحدَّد ما إذا كانت هذه الهيئات تتمتع بصفة استشارية فقط أو ما إذا كانت ذات طابع دائم أو مؤقت. ولم تشر الدول إلى المساءلة عن تنفيذ الأهداف والغايات المحددة في السياسات والخطط والبرامج الوطنية المعتمدة. ويبدو أن هناك افتقاراً إلى آليات بعينها منظَّمة وقائمة على المشاركة تقوم باستعراض تطورها ورصده.

74- وينبغي أن تكون ثمة أحكام محددة بشأن الإبلاغ الدوري والتقييم والمسؤوليات والمساءلة، تشكل جزءاً من خطط وبرامج تنفيذ أهداف وغايات التنمية المستدامة. كما ينبغي تقديم تقارير إلى المنظمات الإقليمية وغيرها من الهيئات التابعة للأمم المتحدة، في ضوء التقييم العالمي لتنفيذ خطة عام 2030، وذلك بهدف تبادل الخبرات والممارسات الجيدة وتلقي المشورة والمساعدة، عند الاقتضاء.

خامساً- إشراك الحكومات المحلية

75- تبيّن التقارير الواردة من المفوضية السامية لحقوق الإنسان (A/HRC/42/22) ومن السلطات الإقليمية والمحلية بالتفصيل أدوارها الهامة في تعزيز حقوق الإنسان، ولا سيما في اعتماد خطط وبرامج إنمائية تسهم في تنفيذ خطة عام 2030 وجدول الأعمال الحضري الجديد.

76- وهناك أمثلة عديدة على البلديات والهيئات المحلية التي اعتمدت تدابير لأجل تنفيذ الأهداف الواردة في خطة عام 2030 والخطة الحضرية الجديدة. واعتمدت مدينة لشبونة برنامجاً لمعالجة التمييز في حق الفئات الإثنية أو الاجتماعية، مثل الروما، والسكان المنحدرين من أصل أفريقي، والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. وفي ساو باولو، البرازيل، اعتبرت لجنة خاصة التشرد والحصول على السكن من الأولويات. وفي نورمبرغ، ألمانيا، أنشأت المدينة لجاناً مكلفة بالمعوقين واللاجئين والمهاجرين. وفي ألبانيا وكرواتيا، اعتُمدت خطط عمل محلية لأجل إدماج أفراد الروما. واعتمدت ولاية هاواي ومدينة هونولولو في الولايات المتحدة الأمريكية، على صعيد كل من الولاية والمدينة، إعلانَ الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وأعربت عن اعتزامها تنفيذَها. وشكلت مدن أمستردام وبرشلونة (إسبانيا) ونيويورك تحالف المدن من أجل الحقوق الرقمية بغية حماية حقوق الإنسان على الإنترنت، على المستويين المحلي والعالمي، بالاستناد إلى خمسة مبادئ، هي اتصال عموم الناس على قدم المساواة بالإنترنت، ومحو الأمية الرقمية، والحفاظ على الخصوصية، وحماية البيانات وأمنها،

والشفافية والمساءلة، وعدم التمييز. واعتمدت سلطة مقاطعة نيروبي خطة متكاملة للتنمية الحضرية للفترة 2018–2022 وسياسة عامة للمشاركة المجتمعية. وفي اليونان، أقيمت شراكات بين السلطات المحلية والمجتمع المدني والجهات الفاعلة الدولية من أجل توفير الرعاية الصحية والتعليم للاجئين والمهاجرين. ولِتحسين حالة المهاجرين عن طريق بذل جهود منسقة، أنشئ برنامج خاص بالهجرة من مدينة إلى مدينة في حوض البحر الأبيض المتوسط، يشمل مدناً على ساحلي المتوسط.

77- واعتمدت هيئات المعاهدات توصيات وجهتها إلى الدول الأطراف بضمان مشاركة النساء والأقليات والشعوب الأصلية والسكان المنحدرين من أصل أفريقي في الحكومات المحلية، وبزيادة قدرة السلطات المحلية على تعزيز وحماية حقوق الإنسان للسكان المهمشين والأشخاص من الأقليات.

78- ومع التسليم بالتحديات التي تعترض الحكومات المحلية، ولا سيما افتقارها إلى الاستقلالية والموارد المالية، فإن السلطات الإقليمية والمحلية تضطلع بدور تكميلي هام في تعزيز التنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان، نظراً لقربها من الناس واتصالها بهم، ومعرفتها بأحوالهم، وَوظيفتها المتمثلة تحديداً في تقديم خدمات عامة تلبي الاحتياجات المحلية.

79- وأفادت الدول، في تقاريرها الوطنية، بأن السلطات المحلية أحرزت تقدماً على المستويات المحلية، الأمر الذي من شأنه أن يكون مكمّلاً للتغييرات التي اقترحتها الحكومة وأن يحقق تنفيذها بسرعة وفعالية أكبر. ومع ذلك، ليس من الواضح دائماً ما إذا كانت هذه البلدان تشارك في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة منذ البداية وفي جميع مراحل عملية تنفيذها.

80- لذلك، ينبغي للدول أن تكفل مشاركة هيئات الحكم المحلي بنشاط، وفقاً لنظمها الدستورية والقانونية، في وضع خطط وبرامج تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وفي تنفيذها، عن طريق إدماج حقوق الإنسان، وفي تقييم ومتابعة تنفيذ هذه الخطط والبرامج على الصعيد المحلي.

سادساً- استمرار الجهود وبذل المزيد منها في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة

81- في الإعلان السياسي الصادر عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، أكد رؤساء الدول والحكومات وغيرهم من الممثلين مجدداً عزمهم على تنفيذ خطة عام 2030 باعتبارها خطة عمل لأجل الشعوب والكوكب والرخاء والسلام والشراكة، ولأجل تحرير البشرية من نير الفقر، ولأجل تعافي الكوكب وجعله آمناً للأجيال المقبلة. وأقروا بضرورة تسريع العمل على جميع المستويات ومن قِبل ذوي المصلحة جميعهم، في سبيل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

82- وقد أَطلق الإعلان السياسي الصادر عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة استجابةً طموحة ومعجَّلة لبلوغ ذلك الهدف بحلول عام 2030، وأكد الالتزام بجعل العقد المقبل عقد عمل وتنفيذ.

83- وأقر رؤساء الدول والحكومات بالتحديات الخاصة التي تعترض البلدان الأضعف حالاً، ولا سيما البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان التي تعاني من حالات نزاع وما بعد انتهاء النزاع، كما أقروا بتحديات بعينها تعترض البلدان المتوسطة الدخل في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة.

84- ومن المسلّم به عموماً أن لخطة عام 2030 هدفٌ تحويلي وأن العمل على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يستلزم جهوداً منسقة على المديين المتوسط والطويل. وتتلخص إحدى الرسائل الرئيسية للمناقشة التي نظمتها الجمعية العامة في عام 2019 في أنه لا يزال بالإمكان تحقيق الأهداف إذا سرَّع المجتمع الدولي وتيرة تنفيذ أعماله وجعلها تطمح إلى الأكثر.

التوصيات

الدول الأعضاء

85- بإمكان مجلس حقوق الإنسان أن يقدم إلى الدول الأعضاء التوصيات التالية:

(أ) مواصلة إيلاء أقصى درجات الاهتمام لاعتماد السياسات والخطط والبرامج لأجل تنفيذ أهداف وغايات التنمية المستدامة عن طريق إدماج حقوق الإنسان، واستعراض السياسات والخطط والبرامج وتكييفها، مع مراعاة الأوضاع والتحديات الخاصة بكل بلد، والتقييم الدوري للنتائج، وكذلك التجربة الأخيرة المتعلقة بالأمراض المعدية، وفقاً للمبدأ الأساسي المتمثل في عدم ترك أحد خلف ركب التنمية؛

(ب) ضمان مشاركة البرلمانات الوطنية والحكومات وغيرها من الهيئات الحكومية والسياسية في اعتماد واستعراض تلك الخطط والبرامج عن طريق اعتماد التشريعات ومخصصات الميزانية المناسبة، بغية إعطائها تعبيراً ومغزى وطنيين، بوصفها تعبّر عن الإرادة الوطنية؛

(ج) إتاحة وسائل محددة لتنفيذ الخطط والبرامج المعتمدة، مع إدماج حقوق الإنسان إدماجاً كاملاً، بما في ذلك الغايات المحددة المضمَّنة في أهداف التنمية المستدامة، وتعيين إطار زمني لتحقيقها وتفويض المسؤوليات، وضمان عدم ترك أحد خلف ركب التنمية، واستهداف أشد الفئات تخلُّفاً عن الركب أولاً، مع مراعاة حال أفراد الفئات الضعيفة أحوالها على وجه الخصوص؛

(د) إيلاء مزيد من الاهتمام، في جميع الخطط والبرامج، للبعد الجنساني من أبعاد التنمية وعدم ترك أي أحد خلف ركب التنمية، والقضاء على أي تمييز بين الجنسين، ومراعاة حقوق الإنسان والحالة الخاصة للنساء والفتيات في مختلف ميادين الحياة، ولا سيما التعليم والعمالة والحياة السياسية، فضلاً عن الحالة الخاصة لمن يعشن في الأرياف؛

(هـ) اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين حالة الأطفال، لا سيما في مجالي الصحة والتعليم، من أجل إنهاء عمل الأطفال والاتجار بهم، وخفض نسبة الشباب العاطلين عن العمل، وإقامة حوار متواصل معهم، وفقاً لأهداف التنمية المستدامة والغايات المضمنة فيها؛

(و) كفالة وتعبئة الوسائل اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والغايات المضمنة فيها، بوسائل منها مخصصات الميزانية والشراكات الوطنية والقطاع الخاص والتعاون والمساعدة الدوليان؛

(ز) ضمان تنسيق الخطط والبرامج بغرض تنفيذها، بما يحقق نهجاً متكاملاً ويزيد من كفاءة التدابير المتخذة في جميع المجالات، مع مراعاة الروابط بين أهداف التنمية المستدامة والغايات المضمَّنة فيها؛

(ح) أخذ التوصيات التي قدمتها الدول الأعضاء الأخرى في سياق عملية الاستعراض الدوري الشامل بعين الاعتبار، وكذلك توصيات هيئات معاهدات حقوق الإنسان عند النظر في التقارير الدورية للدول الأطراف في معاهدات حقوق الإنسان والرسائل الفردية، وكذلك التوصيات التي قدمها خبراء مستقلون وغيرهم من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة؛

(ط) جمع بيانات وإحصاءات مفصلة وموثوقة بالوسائل المتاحة عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية في البلد، بجميع مناطقه، ولا سيما المجتمعات المحلية وفئات السكان الضعيفة أحوالها، بالاستناد إلى مؤشرات تحظى بالقبول عموماً، لأجل ضمان عدم تخلف أحد عن ركب التنمية، وتوضيح كيفية تطوّر البيانات المتعلقة بتنفيذ ما قُطع من التزامات؛

(ي) عدم ادخار أي جهد في سبيل ضمان التنمية المستدامة عن طريق تلبية الاحتياجات من الطاقة بالاستفادة من مصادر الطاقة غير الملوِّثة، وتشجيع أنماط مستدامة في التصنيع والإنتاج والاستهلاك والإدارة المستدامة لموارد المياه، وزيادة الإمداد بالمياه وتوفير مرافق الإصحاح للجميع وفق أساليب الإدارة الآمنة وبكلفة يسيرة، مع احترام حقوق الإنسان احتراماً تاماً؛

(ك) بالنظر إلى الاتجاهات نحو التوسع العمراني، وضْع استراتيجيات وخطط للانتقال إلى التوسع العمراني واتخاذ جميع التدابير اللازمة حتى تُضمن استجابة المدن لاحتياجات السكان المتزايدة أعدادهم من حيث حصول الجميع على السكن والصحة والتعليم والمياه والطاقة بكلفة يسيرة وعلى جميع الخدمات العامة واتخاذ جميع التدابير اللازمة للحفاظ على بيئة صحية، مع مراعاة الدروس المستفادة من جائحة الكوفيد-19؛

(ل) مع إيلاء الاعتبار لدور تنفيذ خطة عام 2030 التحويلي، الذي ينبغي أن يحدد التغييرات الهيكلية التي تشارك فيها مؤسسات الدولة والعديد من الجهات الفاعلة، وأن يشجع مشاركة المجتمع المدني وممثلي جميع قطاعات السكان والفئات الضعيفة أحوالها، فضلاً عن النقابات العمالية والرابطات المهنية والمنظمات غير الحكومية، في إطار عملية مفتوحة وشفافة، في جميع الجهود المتصلة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

(م) ضمان المشاركة الفعالة لهيئات الحكم المحلي، وفقاً للنظم الدستورية والقانونية القائمة، في وضع وتنفيذ البرامج الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفي متابعة هذه البرامج وتقييمها على الصعيد المحلي، وتيسير مشاركة الحكومات المحلية بتخصيص المزيد من الموارد وتحسين المعلومات والتنسيق؛

(ن) وضع أساليب واستراتيجيات لتيسير مشاركة القطاع الخاص بصفته عنصراً أساسياً في الجهود الوطنية لتحقيق الغايات المضمَّنة في أهداف التنمية المستدامة، بواسطة إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص وغير ذلك من الترتيبات التي تشرك القطاع الخاص في المشاريع الإنمائية؛

(س) تشجيع مشاركة الأعمال التجارية في تنفيذ البرامج والخطط الإنمائية، عن طريق تهيئة بيئة قانونية وإدارية مواتية، مع ضمان أن تتصرف الشركات الوطنية والأجنبية المنخرطة وفقاً للخطط والأولويات الوطنية وأن تحترم حقوق الإنسان احتراماً تاماً، مع مراعاتها المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (A/HRC/17/31، المرفق) التي أقرها مجلس حقوق الإنسان و"مبادئ إبرام العقود المنطوية على المسؤولية: إدماج إدارة المخاطر المتصلة بحقوق الإنسان في المفاوضات التعاقدية بين الدولة والمستثمر: توجيهات للمتفاوضين" (A/HRC/17/31/Add.3)؛

(ع) عدم ادخار أي جهد في سبيل تطوير التعاون الدولي، كآلية إضافية في جهود تحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما في البلدان النامية، بغرض تشجيع التبادل الدولي للخبرات والمساعدة، مع مراعاة احتياجات البلدان المتلقية وخططها الاقتصادية، واحترام حقوق الإنسان احتراماً تاماً؛

(ف) تشجيع تنمية التجارة الدولية باعتبارها وسيلة لتوفير ظروف مواتية للتنمية في جميع البلدان، مع مراعاة مصالح البلدان النامية بوجه خاص، وضمان مساهمة المبادلات التجارية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والغايات المضمنة فيها؛

(ص) بذل المزيد من الجهود في سبيل ضمان حماية البيئة، والحد من تدهور المحيطات والبحار وتلوثها، وإعادة النظم الإيكولوجية إلى حالتها الأولى، وتشجيع الإدارة المستدامة للغابات وأشجار المانغروف، والحد من التصحر ووقفه، وإنهاء تدهور التربة وفقدان التنوع البيولوجي؛

(ق) إدماج تدابير العمل المناخي في السياسات والخطط الوطنية وتكثيف الجهود الرامية إلى وقف تغير المناخ وعكس اتجاهه، بما يتفق ومسؤولياتها، عن طريق خفض انبعاثات الكربون في الغلاف الجوي وإزالتها، وتخفيف الآثار الضارة التي أحدثها تغير المناخ بالفعل والتخفيف من حدتها، ومساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في تخطيط وإدارة أشكال التصدي لأحداث تغير المناخ، بوسائل منها التركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة.

وكالات الأمم المتحدة واللجان الاقتصادية الإقليمية وهيئات معاهدات حقوق الإنسان والمكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة

86- ينبغي للمنظمات الدولية واللجان الاقتصادية الإقليمية وهيئات معاهدات حقوق الإنسان وللمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة أن يشجعوا على استحداث نهج متعدد الأطراف لأجل اتّباعه عند النظر في جميع المسائل التي تحظى بالاهتمام العالمي، حتى يتسنى وضع واعتماد حلول عالمية، مع مراعاة مصالح جميع الدول والمجتمع الدولي ككل.

87- وينبغي لكيانات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ومنظمات دولية أخرى أن تدرج في جدول أعمالها بنوداً تتصل بأهداف التنمية المستدامة والغايات المضمنة فيها، وأن تنظر فيها، كما ينبغي لها أن تبقى على اتصال دائم بالدول الأعضاء فيها، وأن تنظم مشاورات واجتماعات، وأن تساعدها وتعزز البرامج والأنشطة التي تسهم في تحقيق أهداف التنمية والغايات المضمَّنة فيها.

88- وينبغي للمنظمات الدولية ذات الصلة أن تحلل أثر الأمراض المعدية التي أصابت العالم مؤخراً، وأن تنظر في التدابير التي يتعين اتخاذها وأن توصي باتخاذها حتى تستعد الدول والمجتمعات المحلية بشكل أفضل للتصدي لهذه الأمراض، والحد من المعاناة البشرية، ومواصلة التنمية المستدامة، وتوطيد احترام حقوق الإنسان.

89- وينبغي للجان الإقليمية أن تواصل دراسة حالة تنفيذ الدول أهداف التنمية المستدامة والغايات المضمنة فيها بصورة دورية، وأن تساعد الدول في استعراض تنفيذها، واعتماد خطط وبرامج جديدة، وتطبيق تدابير ملائمة لتنفيذها، مع مراعاة مبدأ عدم ترك أحد خلف ركب التنمية.

90- وينبغي لهيئات معاهدات حقوق الإنسان، لدى النظر في التقارير الدورية للدول الأطراف في معاهدات حقوق الإنسان وفي البلاغات الفردية، أن تولي الاهتمام الواجب لتطبيق الالتزامات الناشئة عن المعاهدات المتصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة والغايات المضمنة فيها، ولا سيما منها الالتزام بالقضاء على التمييز في حق أي شخص، حتى لو كان من الفئات الضعيفة أحوالها.

91- وينبغي أن يركز المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة في تقاريرهم على الوضع القائم في مختلف البلدان فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة والغايات المضمنة فيها، وأن يقدموا توصيات محددة تعالج التحديات والصعوبات التي تعترض البلدان، مع مراعاة الممارسات الجيدة وتجارب البلدان الأخرى وإمكانية تلقي المساعدة عن طريق التعاون الدولي.